CFS

لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

المائدة المستديرة

قياس انعدام الأمن الغذائي: المفاهيم والمؤشرات المجدية في صنع السياسة القائمة على الأدلة

12-13 سبتمبر 2011

روما، إيطاليا

ورقة معلومات أساسية

13 أغسطس 2011

المحتويات

مقدمة 3
تعريف ورصد الأمن الغذائي 4
الحاجة إلى مجموعة من المؤشرات 4
المؤشرات التركيبية للأمن الغذائي 6
رصد الجوع على المستوى القطري 7
منهجية منظمة الأغذية والزراعة في تقييم النقص المزمن في التغذية 8
المفهوم الإحصائي الذي يوضح مؤشر منظمة الأغذية والزراعة 8
التنفيذ العملي 10
الانتقادات ومجال التحسين 13
استيفاء متطلبات البيانات من خلال تنمية القدرة الوطنية 15
نحو نظام متماسك وشامل لبناء القدرة للأمن الغذائي 21
المراجع 22

مقدمة

دعت لجنة الأمن الغذائي العالمي لانعقاد المائدة المستديرة هذه من أجل مراجعة ومناقشة أساليب "قياس الجوع". وتعد الآليات الملائمة لرصد الجوع وانعدام الأمن الغذائي ضرورية لسياسات وبرامج الأمن الغذائي. ومع ذلك، يعتبر التوصل إلى اتفاق حول عمليات التقييم الموضوعية لانعدام الأمن الغذائي بمثابة تحدٍ هائل يواجه المحللين وصانعي السياسة. وتحدد هذه الوثيقة إطار القضايا والخلافات المزمع مناقشتها أثناء انعقاد المائدة المستديرة وتساهم في تحقيق الهدف المتمثل في مراجعة مزايا الأساليب المختلفة لتقييم الأمن الغذائي (بما في ذلك المنهجية المنقحة لمنظمة الأغذية والزراعة) من أجل التعرف على آراء الخبراء في المؤسسات والبلدان وتحديد قاعدة الأدلة بهدف التوصل إلى سياسات أكثر فاعلية للأمن الغذائي.

ويتم تنظيم بقية هذه الوثيقة وفقا لما يلي: يناقش الفصل الثاني تعريفات وأساليب تقييم الأنماط المختلفة لانعدام الأمن الغذائي. ونظرا لوجود عدد كبير من التعريفات العملية لانعدام الأمن الغذائي التي تتوقف على مدى عمق واتساع الموقف الخاضع للتحليل، تكون المؤشرات البديلة مماثلة لها في المعنى، حيث تشير إلى التعريف العملي ذاته. ومن غير المحتمل أن يكفي أي مؤشر على حدة لتقديم صورة شاملة حول المشكلة (وهي النتيجة التي تم التوصل إليها بالفعل في العديد من المواقف، انظر على سبيل المثال: دي هين، 2003). ومن الضروري أن تكون هناك مجموعة من المؤشرات المختارة بعناية لوصف انعدام الأمن الغذائي بجميع أبعاده، بما يساعد المجتمع الدولي والهيئات الوطنية، بمصداقية، على تصميم الاستجابة المناسبة. وسوف تتم أيضا مناقشة مشكلات كيفية اختيار المجموعة المثلى من المؤشرات وتحليل المعلومات التي تنطوي عليها بإيجاز.

يركز الفصل الثالث على المؤشر على المستوى القطري الذي تتولى منظمة الأغذية والزراعة حسابه بصفة روتينية ونشره ضمن كتيب حالة انعدام الأمن الغذائي من أجل قياس مدى انتشار نقص التغذية. وسوف يتمثل الهدف العام من الجلسة في مواجهة المخاوف المتعددة التي تتم إثارتها حول التفسير المناسب والفائدة المحتملة لهذا المؤشر. ويتمثل الهدف في استكشاف سبل تحسين مدى دقته واستجابته للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة واستعراض الأنشطة التي تشارك منظمة الأغذية والزراعة في اشتقاقها بصورة مجدية.

عند مناقشة التحسينات المحتملة بمؤشر منظمة الأغذية والزراعة، سوف تتمثل النقطة الحاسمة في أنه رغم تطور المنهجية وسلامتها من الناحية النظرية، فإن مصداقية المؤشر تعتمد على جودة البيانات التي يتضمنها. وتستعرض هذه القضية موضوع الفصل الرابع حول الحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان على جمع والتحقق من صحة البيانات الأساسية بشأن إنتاج وتجارة وتخزين الغذاء على المستويين القطري والمنزلي. وسوف تتم مراجعة الجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة في الوقت الحالي من أجل مساعدة البلدان على تطوير قدراتها في مجالات الزراعة وإحصاءات الغذاء والتغذية بصورة موجزة. وسوف تتمثل إحدى النتائج الهامة لمناقشات المائدة المستديرة في تحديد القدرة اللازمة لرصد الأمن الغذائي بفاعلية.

تعريف ورصد الأمن الغذائي

يتم خلال المناقشات الأخيرة استخدام مصطلحات مثل "الجوع" و"انعدام الأمن الغذائي" و"نقص التغذية" و"سوء التغذية" و"الحرمان من الغذاء" و"أزمة الغذاء" بالتبادل كما لو كانت مترادفة، ولكنها ليست كذلك. فكل مصطلح يحمل مدلوله الخاص؛ ويعد إدراك الفروق بين المصطلحات هاما أيضا لفهم كيفية حساب مؤشر محدد. ويعد تنوع المصطلحات القائمة في حد ذاته اعترافا بحقيقة أن انعدام الأمن الغذائي ظاهرة متعددة الأبعاد.

وحينما توجه الاهتمام العالمي للمرة الأولى نحو مشكلة "الجوع"، كان المصطلح يعني في الأغلب حدوث المجاعات والوفيات الناجمة عن التضور جوعا. وقد تم تحديد السبب المباشر للموت جوعا في الافتقار إلى الغذاء الكافي وضمان تفسير الأمن الغذائي باعتباره توفير الأغذية المناسبة إلى ذوي الحاجة. وكانت القيود المفروضة على هذا التفسير واضحة للغاية. وعلى سبيل المثال، فقد أدى انقطاع التواصل بين تحقيق النجاح في زيادة المؤن الغذائية من خلال تحسين الإنتاج الزراعي (مثل "الثورة الخضراء") واستمرار الجوع وسوء التغذية حول العالم إلى الكشف عن حدود المفهوم القائم على توفر الغذاء فقط. ومنذ ذلك الحين، تحول الاهتمام إلى ما بعد الوصول إلى الغذاء كمحدد رئيسي للأمن الغذائي: قد يتوفر غذاء كافي على المستوى الكلي؛ ومع ذلك، ربما لا يكون هناك تكافؤ في أسلوب حصول كل أسرة على حدة على الغذاء، حيث لا تحصل بعض الأسر على الغذاء الكافي، بينما تحصل أسر أخرى على أغذية تفوق احتياجاتها. ويوجد حاليا إدراك على نطاق واسع بأن توفر الغذاء أو الحصول عليه لا يكفي وحده لتعريف الأمن الغذائي بالصورة الملائمة؛ ومن ثم، فقد تم إضافة الاستفادة من الغذاء لتكون بمثابة أحد الأبعاد الإضافية. وتتحكم الاستفادة الفعالة في كفاءة العملية التغذوية من حيث الوضع التغذوي؛ وقد اتسع نطاق الأمن الغذائي ليشمل بعدا جديدا للاهتمامات التغذوية. وقد حدث هذا التحول في الاهتمام – الناجم جزئيا عن التقدم في توفر الأغذية على المستوى العالمي – على مدار فترة زمنية محدودة نسبيا، تم خلالها إضافة زخم جديد للحاجة إلى تحسين وتوسيع نطاق مجموعة الأدوات التي يستخدمها الباحثون والمحللون لرصد الظاهرة وتحسين إرشادات السياسة من خلال تقييم تأثير التدخل البديل.[1]

الحاجة إلى مجموعة من المؤشرات

نظرا للاعتبارات السابقة، فليس من المدهش ألا يتمكن أي نمط من أنماط القياس من التحكم في مدى تعقد الأمن الغذائي. ومع ذلك، ربما يؤدي الانتشار الناتج للمؤشرات على مدار السنوات إلى حدوث تعقيدات غير لازمة. وقد أدت مراجعة المؤشرات المتاحة خلال عام 1999 إلى إدراج 200 تعريف مختلف و450 مؤشر مختلف (هودينوت، 1999) ومن الأرجح أن يكون ذلك العدد قد تزايد منذ ذلك الحين. ويظل التساؤل هو: كيف يمكن الاختيار فيما بينها؟

[1] يتم توضيح تطور مفهوم الأمن الغذائي وانتشار المؤشرات المقترحة بصورة جيدة ضمن المساهمات المستقبلية لماكسويل وفرانكنبيرجر (1992) التي تتضمن 194 دراسة مختلفة حول مفهوم الأمن الغذائي و172 دراسة حول المؤشرات. وبحلول عام 1999، تمكن هودينوت من إدراج نحو 200 تعريف للأمن الغذائي و450 مؤشرا.

ولتحقيق الهدف المتمثل في تقييم القيم المقارنة للمؤشرات البديلة، ينبغي أن يتم تعريف نطاق التحليل وعمقه بصفة مبدئية. ويتضمن أحد الأطر المحتملة العناصر التالية:

أ) نطاق أو مدى التحليل

1) الاهتمام بأسباب انعدام الأمن الغذائي (محدودية إتاحة الغذاء أو الوصول إليه) أو عواقبه (الحالة التغذوية والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والحد من الرفاهية)
2) الأشخاص المشاركون، من حيث العدد والتنظيم الاجتماعي، بما يصف الحالات التي تتراوح بين حالة الأمن الغذائي لدى الأفراد داخل الأسرة إلى حالة الأمن الغذائي لدى مجموعات الأفراد مثل الأسر أو القرى أو المدن أو الإقاليم أو البلدان.
3) الفترة الزمنية لامتداد حالة انعدام الأمن الغذائي وتتراوح بين حالات حادة على مدار يوم أو بضعة أيام إلى فترة تصل إلى عدة أسابيع أو شهور أو سنوات.
4) الطبيعة الفعلية أو المحتملة للحالة (أي درجة التشكك التي تحيط بالحدث المحتمل)

ب) عمق التحليل

5) وصف المشكلة، حيث يمكن قياسها من حيث الكم (أي العجز في إنتاج الأغذية أو العجز في المدخول أو المتناول من الطاقة وغير ذلك).
6) الطبيعة النوعية للمشكلة (أي ما إذا كانت تشير إلى نظام "متنوع" أو إلى الحاجة إلى الحصول على الغذاء بأساليب "غير مقبولة اجتماعيا" أو أي توصيفات نوعية أخرى).

يمكن أن تؤدي أي مجموعة أو سلسلة من القيم الخاصة بالعناصر الستة ضمن الإطار سالف الذكر إلى التوصل إلى تعريف عملي موحد لانعدام الأمن الغذائي، ويمكن السعي حينذاك وراء مؤشر "أمثل" له.

وبمجرد التوصل إلى قرار بشأن التعريف السليم، يفرض تقييم القيمة المقارنة للمؤشر البديل مشكلات أخرى ترتبط بحقيقة عدم وجود إجراء "موضوعي" يمكن اتخاذه كمرجعية. وغالبا ما يتم مقارنة المؤشرات البديلة دون منح الاعتبارات الواجبة للتعريفات الضمنية المختلفة لانعدام الأمن الغذائي.[2] وقد يؤدي التعرف على هذه الفروق إلى التوصل إلى أن حالة الأمن الغذائي في أي دولة يمكن توصيفها بالصورة المثلى من خلال مجموعة موحدة من المؤشرات، وليس من خلال مؤشر واحد بمعزل عن المؤشرات الأخرى.[3]

---

[2] على سبيل المثال، تم مقارنة قيمة التقييم الذاتي للأمن الغذائي بمقاييس دخل الأسرة أو التغذية أو المتناول الغذائي للأسرة (كوتس وويب وهاوزر، 2003). ويقارن ميجوتو وآخرون (2007) مقاييس استهلاك الأسرة من السعرات الحرارية وإجمالي الإنفاق والتنوع الغذائي وقياسات الجسم البشري بالإجابات على تساؤلات مواءمة الاستهلاك الشخصي ليجد أن " الاستهلاك الكلي من السعرات الحرارية وإجمالي الإنفاق والتنوع الغذائي وقياسات الجسم البشري ترتبط ارتباطا ضعيفا، في أفضل الأحوال، بالمدركات الشخصية لاستهلاك الأغذية" وأن "المؤشرات الشخصية والموضوعية لا تصنف نفس الأسرة باعتباره تحقق الأمن الغذائي أو تعاني من انعدام الأمن الغذائي" (ميجوتو وآخرون، 2007، ص 30).

[3] وفي الواقع، بدلا من محاولة رفض مؤشر واحد باعتباره أدنى قدرا من أي مؤشر آخر، قد يكون تحليل هيكل الترابط القائم بين المؤشرات المتعددة، وفقا لما يتضح على سبيل المثال من خلال تحليل العوامل الذي يتم إجراؤه على مجموعة من البيانات التي تتألف من العديد من المؤشرات التي يتم جمعها بنفس وحدات الرصد، أي بنفس الدولة على مدار نفس الفترة الزمنية، مفيدا في الكشف عما إذا كان:

أ) هناك بالفعل مجموعة من "الأبعاد" الضمنية المستقلة التي تتحكم بمجموعة المؤشرات الخاضعة للقياس.

المؤشرات التركيبية للأمن الغذائي[4]

رغم توفر العديد من المؤشرات لاستعراض "لمحة موجزة" حول الأمن الغذائي، الذي يتضمن أبعادا مختلفة، غالبا ما يتم مطالبة صانعي السياسات بتصنيف الكيانات الخاضعة للتحليل (الأسر والبلدان والأقاليم) لقياس حجم انعدام الأمن الغذائي. وهناك حاجة ماسة إلى التصنيف من أجل تصميم وتحديد أهداف سياسات الأمن الغذائي. وينطوي التصنيف على إسناد قيمة إلى مؤشر مركب متعدد الأبعاد، يتم استخدامها بعد ذلك لتلخيص المعلومات التي يشتمل عليها العديد من مؤشرات المكون المجمعة. وبلا كثير من التحفظ من الشائع تبني هذا التوجه في ميدان السياسات[5].

وفي نفس الوقت لن يكون مفيدا إنكار الفائدة الفعلية لاشتقاق مقياس أمن غذائي أحادي نظرا لأن خيارات السياسة تنطوي بشكل حتمي على الحاجة إلى ترتيب الأولويات، وخاصة في سياق الاستهداف والتنفيذ. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن يكون وجود علامات منفصلة للأمن الغذائي مفيدة في العمل التحليلي الذي يهدف، على سبيل المثال، إلى دراسة محددات الأمن الغذائي، أو في قياس أثر برامج الأمن الغذائي. ومن ثم قد يكون من الملائم السؤال حول ما إذا كانت هناك وسائل لإجراء التصنيف بطريقة أفضل، أي أكثر شفافية، وقوية أيضا. وتعرض المناقشة التالية بعضا من هذه القضايا.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي، تم اقتراح عدد من الأرقام الدليلية (المؤشرات) التجميعية أحادية التقييم سواء على المستوى التجميعي الكلي (بمعنى، تصنيف الدول أو الأقاليم) والمستوى الجزئي (الأفراد أو الأسر). وتشتمل المؤشرات الكلية المقترحة للأمن الغذائي على المؤشر العالمي للجوع الذي قدمه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومؤشر التغذية الذي طوره وايزمان وآخرون (2000) ومؤشر الجوع الصادر عن معهد القضاء على الجوع في العالم في 2001 وأخيرا مؤشر الفقر والجوع الذي اقترحه جنتليني وويب (2008). وتشمل مؤشرات المستوى المصغر التي تم مناقشتها في الموضوع، من بين أشياء أخرى، الرقم الدليلى التجميعى للأمن الغذائي الأسرى الذي طورته منظمة الأغذية والزراعة في عام 1996، ومؤشر الأمن الغذائي الذي أعده كريستيانسن وبويزفيرت (2000)، والمؤشر المركب لفشل القياسات الأنثروبومترية الذي اقترحه سفيدبيرغ (2000) والرقم الدليلي الريفي لانعدام الأمن الغذائي الأسرى الذي أعده بورشي ودي موريو (2007)[6].

ب) مجموعة فرعية من المؤشرات "المتكررة" بمعنى أنها ترتبط إلى حد كبير بالمؤشرات الأخرى بحيث لا تحمل أي معلومات إضافية.

ت) هناك سبل للجمع بين المؤشرات الأولية المختلفة التي يتم زجها ضمن المؤشرات المعقدة التي تكشف الأبعاد الضمنية للأمن الغذائي.

يتم إجراء مثل هذا التحليل في الوقت الحالي بشعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة. ومن خلال تحليل قاعدة بيانات 77 مؤشرا تم جمعها على مدار الفترة من 1990 إلى 2009 في 181 دولة، من المتوقع أن تشير النتائج إلى اختيار مجموعة المؤشرات الأكثر كفاءة التي تصف حالة الأمن الغذائي بالبلدان الخاضعة للمتابعة ضمن كتيب حالة انعدام الأمن الغذائي.

[4] يعتمد هذا الفصل إلى حد كبير على أورينو وكافيرو (القادم).

[5] يتم كذلك استخدام المؤشرات المركبة في مجالات أخرى متعلقة بالسياسات. ومن بين تلك وثيقة الصلة بالأمن الغذائي يوجد اثنان جديران بالذكر: الفقر (انظر على سبيل المثال ألكاير وسانتوس، 2010) والحساسية الاقتصادية للصدمات (بريجاجليو وآخرون، 2008). وللتعرف على نظرة نقدية حول استخدام المؤشرات المركبة متعددة الأبعاد، راجع راڤيلون (2011). وعلى الرغم من أن كثير من المناقشات التي دارت في هذا الموضوع تصب في مصلحة القضية محل النقاش هنا، فإن مراجعة هذه المؤشرات تتجاوز حدود هذه الورقة.

[6] لمراجعة أكثر شمولا لهذه المؤشرات، راجع شهادة أورينو وكافيرو.

وهناك خطوتان تصوريتان متضمنتان في إنشاء مؤشر متعدد الأبعاد هما: تحديد الأبعاد المناسبة التي يتعين تضمينها في التحليل (بمعنى، اختيار أنسب قاعدة معلوماتية) وتجميعها (سن، 1976، 1999).

في خطوة التحديد، سوف يتم بشكل نموذجي إدراج كل الأبعاد المناسبة ليس إلا (أي، استنفاد الأبعاد المناسبة مع تجنب الإسهاب). وكما اتضح في القسم السالف، قد يكون هذا صعبا نظرا لتعقيد و"سيولة" مفهوم الأمن الغذائي. وربما يتم تقليل درجة الذاتية باللجوء إلى تحليل إحصائي للمتغيرات المتعددة يتم إجراؤه على المعلومات المجمعة المتوفرة، والسماح بأقصى قدر ممكن من البيانات التي تكشف الأبعاد الضمنية المناسبة.

ومع مزيد من الصعوبة تظهر مهمة تقليل درجة الذاتية في خطة التجميع والتي تصل إلى تخصيص مقادير اختيارية للمؤشرات الجوهرية التي تقيس الأبعاد المختارة للمؤشر التجميعي. كذلك فإن الممارسة المعتادة الخاصة بتخصيص مقادير متساوية للمكونات المختارة تكون اختيارية مثل أي خيار آخر وموضع شك على أساس أن صانعي القرار قد يكون لديهم رؤى متباينة للأهمية النسبية للمكونات المختلفة عند قياس الأمن الغذائي الكلي.

وهناك مسار تحليلي محتمل يمكن استكشافه يتمثل في استخدام "أساليب استنباط الأفضليات" التي تم تطويرها في مجال التحليل متعدد المعايير، مثل عملية التحليل الهرمي التي أعدها ساتي (1980). ويقوم هذا الأسلوب على حكم أحد الخبراء على الأهمية النسبية للمعايير المتباينة (في هذه الحالة، الأبعاد الفردية المختلفة حسبما يتم رصدها من خلال المؤشرات الأحادية) حسبما تم ذكرها بالمقارنات الثنائية. وبعدئذ يتم تجميع نتائج المقارنات في مجموعة مقادير بغرض تخصيصها إلى المكون الفردي لكي تكون مؤشرا تجميعيا. ونظرا لطبيعة هيكل عملية استنباط الأفضليات، فإن عملية التحليل الهرمي تجعل حساب المقادير أكثر شفافية وبذلك تسهل المناقشات بين الخبراء حول المجموعة المناسبة من المقادير.

رصد الجوع على المستوى القطري

نركز في هذا القسم على مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الخاص بانتشار نقص التغذية لمناقشة مزاياه وقيوده[7].

ويتعلق أحد الاهتمامات العامة في استخدام مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بالفجوة الواضحة بين القياس الإحصائي والإدراك العام لحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم[8]. ويمكن أن تنشأ الفجوة عن مصدرين مختلفين: أحدهما يتعلق بمدى ملاءمة التفعيل الخاص لمفهوم "الجوع" أو "الأمن" الغذائي" الذي يعطي معلومات للمؤشر، والآخر يتعلق بخصائصه وذلك عندما يتم فهم

[7] ينبثق الحافز لعمل هذا من المخاوف، وأحيانا من الانتقادات القاسية الصريحة، التي نشأت تجاه مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (سفيدبيرج، 2000). ودائما ما أخذت منظمة الأغذية والزراعة المخاوف والانتقادات على محمل الجد، وتواصل هذه المائدة المستديرة اتباع هذا التقليد.

[8] في تحليل حالة مشابهة تتعلق بقياس التقدم الاقتصادي، اكتشف ثلاثة اقتصاديين بارزين مؤخرا (ستيغليتس وسن وفيتوسي، 2009، الصفحتان 7-8) " أنه توجد تفسيرات عديدة لهذه الفجوة [من بينها]:

- قد يكون المفهوم الإحصائي صحيحا، لكن قد تكون عملية القياس الفعلية معيبة.
- قد توجد نقاشات حول ماهية المفاهيم الصحيحة والاستخدام السليم للمفاهيم المختلفة"

وقبول تعريف "الجوع" كتعريف ثابت وصحيح. ومن الواضح أنه يمكن توجيه النقد لكلا الجانبين ولكن ربما من الأفضل الفصل بينهما لتجنب اللبس بين هذين المستويين.

فيما يلي، سيتم تقديم وصف لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة بهدف توضيح المفهوم الإحصائي الذي يعبر عنه أولا ثم توضيح الطريقة التي يتم تنفيذه بها. ومن المأمول، بعمل ذلك، يكون قد تم بشكل أفضل توضيح النقاش الذي يدور حول الجهد المبذول لتحقيق رصد أفضل للنجاح في محاربة الجوع، والدلالة المشتقة من مدى إمكانية تحسين مؤشر منظمة الأغذية والزراعة وكيفية دمجه مع الإجراءات الأخرى المختلفة من الناحية المفاهيمية.

منهجية منظمة الأغذية والزراعة في تقييم النقص المزمن في التغذية

يتم الحصول على مؤشر منظمة الأغذية والزراعة كتقدير لنسبة الناس في بلد ما الذين من المرجح أنهم يعانون نقصا مزمنا في التغذية. ويشير مصطلح نقص التغذية (المشار إليه بالحرمان من الغذاء) إلى حالة عدم الحصول، خلال متوسط من الوقت يزيد عن فترة ما (عادة سنة)، على كمية من الطاقة الغذائية لتغطية الحد الأدنى من متطلبات الحياة الصحية[9].

الحساب هو ممارسة في الاستدلال الإحصائي القائم على نماذج: يوجد نموذج لتوزيع الاحتمالات مخصص لمتوسط للمتناول السنوي من الطاقة الغذائية لفرد تمثيلي من السكان ويتم تقدير معاييره على أساس أفضل البيانات المتاحة. وتشتمل البيانات المطلوبة على: (أ) إجمالي المتاح من الغذاء لدى عدد من السكان، (ب) التركيبة الديموغرافية (بحسب الجنس والفئات العمرية) للسكان، (ت) معلومات عن توزيع الحصول على الغذاء بين السكان، (ث) مستوى معياري للحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية لوضع حد للتغذية الكافية. وبمجرد وصف توزيع الاحتمالات ووضع العتبة يتم تقدير نسبة السكان الذين من المرجح أنهم يعانون حرمانا غذائيا مزمنا، انتشار نقص التغذية، على أنهم كتلة الاحتمال التي تقع تحت العتبة.

<u>المفهوم الإحصائي الذي يوضح مؤشر منظمة الأغذية والزراعة</u>

يعبر انتشار نقص التغذية عن احتمالية أنه، بالاختيار العشوائي لشخص من بين مجموعة من السكان، سيتضح أن الشخص يستهلك (في المتوسط وعلى مدار عام كامل) مستوى من الطاقة الغذائية أقل من الحد الأدنى المطلوب للمحافظة على حياة صحية سليمة. إن أفضل عنوان للتعريف العملي لانعدام الأمن الغذائي المتضمن في هذا المؤشر هو "النقص الغذائي المزمن لدى مجموعة من السكان". وفيما يتعلق بالإطار المقدم على صفحة 5 يمكن وصفه كالآتي:

أ) المدى أو العمق

1) يركز على الحصول على الغذاء كعامل محدِد لانعدام الأمن الغذائي.

2) يشير إلى السكان (عادة بلفظ أمة، برغم أنه يمكن تطبيقه أيضا على الأقاليم أو مجموعات سكانية فرعية).

3) يشير إلى الفترة الممتدة من حالة انعدام الأمن الغذائي (أي، موقف مزمن).

[9] يمكن الحصول على توصيفات شاملة لمنهجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تقييم مدى الحرمان الغذائي من نيكن (2003) ومنظمة الأغذية والزراعة (2003) وسيبريان ونيكن وميرنيز (2007).

4) يهدف إلى قياس الظروف الفعلية كتقييم فعلي. ولا توجد اعتبارات للمخاطر.

ب) عمق التحليل

5) قياس نسبة أو عدد الأشخاص (على مقياس من صفر إلى واحد) داخل مجموعة سكانية من المرجح أن تكون تحت المستوى الأدنى للعتبة. وحتى برغم أنه هذا القياس تراكمي إلا أنه قياس احتمالي. وبناء عليه، ينبغي أن يتم فهمه على أنه قابل للتأثر بفعل الأخطاء الإحصائية.

6) وصف الغذاء بأنه الطاقة الغذائية وبذلك يهمل الأبعاد النوعية الممكنة الأخرى للمتناول من الغذاء.

هذا التعريف العملي محدود باعتراف الجميع حيث أنه لا يستهدف رصد أبعاد انعدام الأمن الغذائي تلك التي قد تكون على نفس قدر أهمية الأبعاد المتضمنة.

- بالرغم من أن المفهوم يرتبط بحالة فردية فقد تم تصميم المؤشر ليقيس الجوع على مستوى عدد من السكان. ولا يعتمد حسابه على إمكانية جمع البيانات عن الأفراد وليس من المستهدف استخدام المؤشر في تقييم حالة نقص التغذية لأي فرد أو مجموعة من الأفراد في المجموعة المرجعية من السكان[10]. ومن ثم فإنه لا يرصد المشكلات الفردية شديدة الحساسية المتعلقة بالحصول على الغذاء.
- اعتبار الفترة المرجعية سنة أو أكثر يعني أن المؤشر لا يستطيع أن يرصد المواقف المؤقتة القصيرة المتعلقة بالإجهاد الغذائي. وهذه المواقف قد تشمل أزمات أسعار الغذاء قصيرة المدى والتي يتم رصد تأثيرها فقط إلى المدى الذي يتضح فيه حدوث تغييرات ذات مدىً أطول في عادات استهلاك الغذاء لدى عدد من السكان[11].
- بالتركيز على المتحصل من الغذاء فإن هذا لا يعكس حالات سوء التغذية المصحوبة بعوامل تؤثر سلبا على الاستخدام الفعال للغذاء.
- أخيرا، قد لا يكون مقدار الطاقة الغذائية، التي يقوم عليها المؤشر، أفضل طريقة لقياس المتحصل من الغذاء من حيث أنه قد يفتقد بُعد "جودة" الغذاء.

توضح كل هذه الاعتبارات الحاجة إلى دمج معلومات واردة من أكثر من مؤشر في تقييم الأمن الغذائي، مثلما تم مناقشته في القسم 2. ويمكن لهذه المجموعة من المؤشرات، على سبيل المثال، أن تشتمل على قياسات أنثروبيمترية وعوامل اقتصادية خاصة بالاستهلاك مثل مستويات الدخل المتاحة وتقلبات أسعار الغذاء. ويمكن أن تلعب هذه المؤشرات الإضافية دورا مهما في وصف أحد مواقف الأمن الغذائي أو في تصميم سياسات أمن غذائي ولكنها لا تقلل من صلاحية مؤشر انتشار نقص التغذية الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة.

[10] بالرغم من اعتبار المجموعة المرجعية من السكان ممثلة لأمة ما فإن ذات الطريقة يمكن أن تنطبق على مجموعات سكانية فرعية، بشرط أن تتوفر البيانات المتعلقة بمثل هذه المجموعات السكانية الفرعية. وبينما تزداد مسوح الاستهلاك الأسري الحديثة التي تسمح بتجزئة السكان الخاضعين للمسح إلى مجموعات فرعية ريفية وحضرية، يتم حساب تقديرات انتشار نقص التغذية في المجموعتين السكانيتين الفرعيتين باستخدام منهجية منظمة الأغذية والزراعة. راجع سيبريان (النسخة، 2008).

[11] مثل هذه الرؤية تعتبر أن الغرض من كثير من الآليات الموجودة (استبدال عنصر غذائي، استخدام المدخرات أو القروض، إلخ) أن تستطيع الأسر التعامل مع الأزمات المؤقتة الخاصة بأسعار الغذاء ومع ذلك تحافظ على استهلاك الطاقة في مستويات لا تؤثر سلبا على التغذية في المدى الطويل.

التنفيذ العملي

يتطلب تنفيذ المفهوم الإحصائي المبين أعلاه مجموعة من الافتراضات المساعدة التي غالبا ما تكون مدفوعة باعتبارات الجدوى وتوفر البيانات. وتقوم الممارسة الحالية في منظمة الأغذية والزراعة على ما يلي:

(1) يقارب المتناول من الغذاء الكميات المتاحة للاستهلاك، بدون اعتبار الفاقد من الغذاء على مستوى الأسر.
(2) يتم تحليل الغذاء المتاح للاستهلاك على المستوى الأسري وبذلك يتم تجاهل مضامين التوزيع المتساوي الممكن للغذاء داخل الأسرة.
(3) يتم تحديد الحد الأدنى المطلوب من الطاقة الغذائية على مستوى السكان وليس على مستوى الأفراد.
(4) من المفترض أن يكون توزيع متوسط المتناول السنوي من الغذاء لدى السكان توزيعا لوغاريتميا عاديا.

يتوقف الافتراضان الأول والثاني على توفر البيانات: بالرغم من أنه يمكن الحصول على قياسات المتناول الفعلي من الغذاء في مسوح التغذية فإن الغالبية العظمى من مجموعات البيانات المتاحة الخاصة باستهلاك الغذاء لا تسمح بحساب دقيق للفاقد من الغذاء داخل الأسرة. وعلى نفس المنوال فإن عددا قليلا للغاية فقط من المسوح الحديثة تشمل تحليلا لتوزيع استهلاك الغذاء داخل الأسرة.

الافتراض الثالث أكثر واقعية. وهو نابع من فكرة أن متطلبات الطاقة الغذائية يمكن تحديدها بثقة فقط فيما يتعلق بالتوزيع داخل فئة أو مجموعة سكانية وليس على مستوى الأفراد (منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية/جامعة الأمم المتحدة، 2004). وهذا يتضمن الشك في صحة ذلك التوزيع للأفراد فرادى كناقصي تغذية القائم على المقارنة بين المستوى المعتاد من المتناول من الغذاء ومتطلباتهم الفردية، لأن الأخيرة لا يمكن تقديرها عادة بالدقة الكافية[12]. ويمكن رغم ذلك على نحو واضح تحديد الحد الأدنى للمتناول من الطاقة الغذائية الذي يكفل حياة صحية ومنتجة بشكل إحصائي فيما يتعلق بالفرد التمثيلي في مجموعة أو فئة من السكان.

إن الافتراض الرابع بشأن النموذج الإحصائي الذي عادة ما يستخدم الاستنتاج على المستوى السكاني هو الأكثر تزعزعا، باعتراف الجميع، بين الافتراضات التي تعبر حاليا عن تنفيذ الإجراء[13]. وقد تم تكوينه بشكل جوهري من خلال توافق تحليلي اقترح البحث عن نموذج إحصائي مرن ولكن مقتصد للغاية. وقد تم اختيار اللوغاريتمي العادي، أثناء العمل التحضيري للمسح العالمي للأغذية لعام 1996، نظرا لبعض السمات المستحبة (إيجابي التقييم وله توابع صحيحة ممتدة) ولأنه مقتصد للغاية في عدد المعايير المطلوبة لوصفه (اثنان فقط: معيار "الموقع" ومؤشر "التشتيت"). وتم اختبار النموذج اللوغاريتمي العادي مقابل بديلين (توزيع عادي وأولي) وأظهر مجموعة كبيرة للغاية من البيانات من عدد محدود من مجموعات بيانات

[12] إذا توافر لشخص ما معلومات عن الرقم الإشاري لكتلة الجسم الخاص بالفرد ومستوى نشاطه البدني يمكنه تقدير المتطلبات على مستوى الأفراد بشكل أكثر دقة، مثلما تقوم منظمة الأغذية والزراعة حاليا بالتجريب بمساعدة أحد علماء الأوبئة خاص بجواتيمالا.
[13] على الرغم من أنه نادرا ما تم اختياره من جانب نقاد خارجيين.

عن الاستهلاك الفردي للغذاء. ومع ذلك توجد مخاوف منطقية بأن النموذج اللوغاريتمي العادي قد لا يكون مرنا بما يكفي لرصد التغييرات في توزيع الحصول على الغذاء وخاصة إذا كانت هذه التغييرات تؤثر على اثنين من "توابع" التوزيع بطرق عكسية. ولهذا السبب، تقوم شعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة حاليا باختبار نماذج بديلة توفر مزيدا من المرونة في عرض توزيع استهلاك الغذاء (انظر أدناه).

وأخيرا هناك حاجة إلى اتخاذ مجموعة قرارات بشأن معايير التقدير والبيانات التي يتعين استخدامها من أجل التوصل إلى تقدير واقعي. والنواحي الحاسمة، في هذا السياق، هي تقدير المعايير الخاصة بتوزيع الحصول على الغذاء داخل مجموعة سكانية محددة، ومستوى استهلاك الغذاء الذي يتم اتخاذه كعتبة. ويتم استخدام ثلاثة مصادر بيانات:

1 - بيانات ديموغرافية عن سمات السكان حسبما تورده المصادر الرسمية (شعبة السكان بالأمم المتحدة، والمسوحات الديموغرافية والصحية الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- المسح الديموغرافي والصحي إلخ).
2 - تقييمات لمدى توفر الغذاء على ا لمستوى القطري، كما وردت في موازانات الأغذية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (http://faostat.fao.org/site/368/default.aspx) التي تم تجميعها بشأن عدد كبير من البلدان في العالم على أساس بيانات رسمية تتعلق بالإنتاج والتجارة وكذلك بناء على تقديرات الاستخدامات الغذائية وغير الغذائية للسلع الرئيسية.
3 - البيانات الواردة من مسوح الإيرادات والمصروفات الأسرية التي تمثل البلد ككل وتحتوي على معلومات عن الإنفاق على الغذاء.

يتم استخدام **البيانات الديموغرافية** لحساب توفر الغذاء للفرد الواحد والحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية. ويتم كل عامين إصدار تقديرات البناء الجنسي العمري للسكان في كل بلدان العالم وذلك بمعرفة شعبة السكان بالأمم المتحدة، ويتم استخدامها على الفور لمراجعة تقديرات انتشار نقص التغذية.

وتعد **موازنات الأغذية** الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة مصدرا للمعلومات عن إجمالي المتوفر من الغذاء في بلد ما في سنة ما. ومن الناحية الأساسية ينبغي أن تشتمل الموزانات على كل مصادر الأغذية المنتجة أو المستوردة أو غير ذلك من الأغذية المتاحة (مثال، من خلال المساعدات الغذائية). ويتم تحويل الإمدادات الإجمالية من كل مصدر غذائي إلى طاقة غذائية، ويتم حساب إمدادات الطاقة الغذائية للفرد الواحد بالقسمة بعد ذلك على عدد سكان البلد (منظمة الأغذية والزراعة، 2001).

وقد استخدمت منظمة الأغذية والزراعة أرقام إمدادات الطاقة الغذائية المتحصلة من موزانات الأغذية على أساس أنها المصدر المفضل لحساب متوسط توزيع المتحصل من الطاقة الغذائية. ومميزات هذا الخيار هي أن موزانات الأغذية تصدر بانتظام عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن عدد كبير من البلاد باستخدام منهجية موحدة. وتكون المشكلات مصاحبة للموثوقية والبيانات الرسمية الأساسية عن الإنتاج والتجارة وحجم الاستخدام غير الغذائي. وفي حين أن

المخاوف قد تظهر بشأن موثوقية عناصر متباينة في الموازنات الغذائية، فإن ناتج حساب متوسط توزيع استهلاك الطاقة الغذائية يمكن أن يكون أكثر دقة من كل مكون فردي نظرا لأن الأخطاء في المكونات الأساسية المتباينة قد تتلاشى مع التجميع. وأحد المشكلات التي تسبب مخاوف بشأن توقعات بحدوث أخطاء نظامية في متوسط إمدادات الغذاء تتعلق بالمخزون. وتساهم السلع القابلة للتخزين مثل الحبوب بحصة كبيرة في إجمالي المتوفر من الغذاء في كثير من البلدان، وبلا شك سوف يؤثر الإخفاق في الرصد الدقيق للتغييرات في المخزون على دقة إمدادات الطاقة الغذائية في أي سنة من السنوات. ومع ذلك من الممكن تلافي هذا على افتراض أنه سيتم إزالة الأخطاء في قياس تنوع المخزون من خلال حساب المتوسطات، وهذا هو السبب في أنه تم نشر القيم الرسمية لانتشار نقص الغذاء في حالة انعدام الأمن الغذائي فقط كمتوسطات لثلاث سنوات. وهناك جهود جارية حاليا لتقدير المستويات والتغييرات في مخزون الغذاء بشكل أكثر دقة، بالإضافة إلى تحسينات أخرى عديدة، ومن المتوقع أن تعطي النتائج مدخلات تدخل في التقدير الفعلي للموازنات الغذائية بحلول عام 2012.

ومن الناحية النظرية، تعتبر **المسوح الأسرية** على المستوى الوطني هي المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة لتقييم المعايير الأخرى لتوزيع المتناول من الغذاء[14]. وبشكل أساسي، يمكن استخدامها في تقدير متوسط إمدادات الطاقة الغذائية بين السكان، برغم ضرورة مراعاة الاهتمام لضمان اكتمال البيانات[15].

عند استخدام بيانات المسح الأسري لتقييم المتحصل من الطاقة الغذائية يجب العناية بثلاث قضايا رئيسية: أولا، عندما لا تذكر المسوح الكميات الفعلية للغذاء المستهلك يتعين تقدير القيم بتحويل المصروفات النقدية إلى كميات والتي بدورها يتم تحويلها إلى سعرات حرارية معادلة (وهذا مناسب على وجه الخصوص للإنفاق على الغذاء المستهلك خارج المنزل حيث لا يرد ذكر شيء عن كمية أو جودة الغذاء المستهلك). ثانيا، لزيادة موثوقية البيانات الواردة عادة ما يتم إحالة شراء أو استهلاك الغذاء إلى فترة قصيرة (عادة أسبوع أو أسبوعان)، وفي مثل هذه الحالات، يتعين ابتكار إجراءات لتوضحهما بشكل صحيح ضمن المستوى المتوسط اليومي الأسري لاستهلاك السعرات الحرارية خلال العام. ثالثا، عندما يرد ذكر الكميات أو المصروفات بالإشارة إلى الغذاء المتحصل عليه أثناء الفترة المرجعية، وليس بالضرورة الغذاء المستهلك، يتعين بذل الجهد لتسويتهما وفقا للتفاوتات النظامية المحتملة بين المتحصل والاستهلاك حسبما ينتج، على سبيل المثال، عن اختلاف سعر الغذاء.

---

[14] بالنسبة للبلدان التي لم تتوفر لها مسوح أسرية، اضطرت منظمة الأغذية والزراعة لابتكار وسائل غير مباشرة لحساب معايير التوزيع بالإشارة، على سبيل المثال، إلى جداول توزيع الدخل وإلى بيانات توضيحية أخرى عن انعدام الأمن الغذائي. ومن الواضح أن هذه الوسائل غير المباشرة تؤدي حتما إلى تقديرات غير موثوقة عن توزيع المتناول من الغذاء وسوف يتم إيقافها بمجرد أن تتوفر مسوح أسرية لكل البلدان.

[15] بوجه عام، لوحظ وجود تناقضات كبيرة بشأن المتوفر من الغذاء للفرد الواحد حسب التقديرات الواردة في موازنات الأغذية وفي مسوح الإيرادات والمصروفات الأسرية التي أجريت على نفس البلد. وهناك أسباب عديدة لاحتمال اختلاف الإجراءين، على سبيل المثال، في حين أن مسوح الإيرادات والمصروفات الأسرية تسجل الغذاء المتوفر للسكان الذين يقيمون داخل أسر، تقيس موازنات الأغذية الغذاء المتوفر لقطاع أكبر من السكان بما في ذلك المواطنون المقيمون في مرافق عامة مثل المستشفيات ومعسكرات الجيش والسجون، إلخ، وصولا إلى السائحين. ومن خلال تحليل مسوح المصروفات لمجموعة من الأسر الهندية يكشف سميث (قريبا) وجود تحيز سلبي نظامي في متوسط الاستهلاك الأسري للغذاء نتيجة للطريقة التي يتم بها جمع البيانات عن الغذاء الذي يتم استهلاكه خارج البيت.

لقد ظل حتى الآن الاستخدام غير المباشر للبيانات الواردة من المسوح الخاصة باستهلاك الغذاء على المستوى الأسري في تقدير معايير توزيع الاستهلاك العادي للغذاء بين السكان، حسبما يتم في طريقة منظمة الأغذية والزراعة، بمثابة الحذر ضد التحيزات الممكنة في تقدير انتشار نقص التغذية، نظرا لصعوبة التحكم في المشكلات سالفة الذكر. ومن المأمول في المستقبل القريب أن تتوفر بيانات أفضل ومعلومات مكتملة أكثر عن توزيع استهلاك الغذاء لكثير من البلدان للسماح بتحسين دقة التقديرات.

الانتقادات ومجال التحسين[16]

ظل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لنقص التغذية محلا للنقد. وجاء الانتقادان الرئيسيان من جانب سميث (1998) وسفيدبيرغ (2000،2002).

وبحسب سميث (1998، ص 424)، سوف تتعرض الطريقة التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة في تقدير عدد ناقصي التغذية إلى تأثير "التحيز المنهجي لصالح توفر الغذاء" وذلك بسبب نزعة عدم تحديث مُعامل تنوع توزيع استهلاك الغذاء. وقد ترك هذا انطباعا بأن مؤشر منظمة الأغذية والزراعة هو، في جوهره، مقياس لتوفر الغذاء[17]. وكما لوحظ من قبل، مع ذلك، يعكس انتشار نقص التغذية التوفر والحصول، لأنه لا يمكن حسابه بدون أن يؤخذ في الاعتبار توزيع استهلاك الغذاء بين السكان.

وما يؤسف له أنه برغم احتمال عدم القيام بالتحديث المنتظم للسيرة الذاتية (بسبب نقص البيانات أولا ونتيجة للصعوبات في المعالجة السليمة للمسوح المتاحة ثانيا) يجب ملاحظة أنه لا يؤدي إلى الحفاظ على عدم تغيير توزيع الغذاء، نظرا لأن تحديث المتوسط وعدم تعديل السيرة الذاتية يتضمنان تغييرا في عدم المساواة في توزيع الغذاء، نظرا لأن السيرة الذاتية تعتمد على نسبة الانحراف المعياري في المتوسط. وإذا كان من الممكن توجيه النقد إلى الممارسة التي تتبعها منظمة الأغذية والزراعة فإن هذا يتعلق بالتغيير غير المقصود في توزيع الحصول على الغذاء الذي يحدث عند تحديث متوسط الكميات المتوفرة من الغذاء. فالإبقاء على ثبات السيرة الذاتية لتوزيع لوغاريتمي عادي مع تحديث المتوسط يتضمن تغييرا في الانحراف المعياري في نفس الاتجاه وبنفس نسبة تغير المتوسط. وهذا يؤدي إلى حتمية القول بأنه مثلما يزيد توفر الغذاء يزيد عدم المساواة في توزيعه، على عكس الاعتقاد البديهي (المحبب) بأنه مع تزايد توفر الغذاء ينبغي أن يصبح توزيعه أكثر إنصافا. وسواء أكان هذا صحيحا أم لا، فإنها مسألة تجريبية لا يمكن حسمها بدون مزيد من الاستقصاء. وسوف يتم معالجة هذه النقطة على نطاق أوسع أدناه في مناقشة التحسينات الممكنة على منهجية منظمة الأغذية والزراعة.

---

[16] راجع أيضا كافيرو وجينري (2011).

[17] على سبيل المثال، وصف تقرير حديث صادر عن المكتب الحكومي للعلوم بالمملكة المتحدة مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بأنه "يقوم على موازنات الغذاء المعدلة وفقا لتوزيع الدخل" ثم أسماه "مقياس خام على جانب العرض" (جو-ساينس، 2011، ص 4). وهناك مثال آخر عن مدى عدم فهم أسس منهجية منظمة الأغذية والزراعة يوجد على موقع "مذكرات عن الجوع" (www.worldhunger.org) الذي صدر منذ أسبوعين، حيث يصفه بما يلي"إنه اعتاد أن ينظر إلى مستوى الدخل وتوزيع الدخل في البلد ويستخدم هذه المعلومات لتقدير عدد الناس الذين يكسبون هذا المستوى من الدخل ويعانون من سوء التغذية. إنه ليس تقديرا يقوم على رؤية مدى معاناة الناس الفعليين من سوء التغذية ويعرض الوضع انطلاقا من تلك النقطة (مثلما سيحدث من خلال المسح بالعينة)". وبفضل وعي وعزيمة محرر مذكرات الجوع العالمي تم الآن تصحيح الخطأ.

وهناك نقد ثان موجه فحواه أن منهجية منظمة الأغذية والزراعة قد تنتج تقديرات متحيزة تصاعدية لمستوى نقص التغذية (سفيدبيرغ، 2000، 2002). ومع ذلك، كما أوضح نيكن (2002، 2007) وتأكد فيما ذكره كافيرو وجينري (2011)، يقوم النقد على تفسير غير سليم للمفهوم الإحصائي الذي يشكل أساسا لأسلوب منظمة الأغذية والزراعة. كما أن الافتراض بوجود توزيع مشترك مستمر لما يتناوله الأفراد وما يحتاجونه، مثلما استخدمه سفيدبيرغ في عرض مناقشته، لا يتفق مع، ومن ثم لا يمكن تطبيقه على، النموذج البارامتري للمستهلك التمثيلي الذي يشكل قاعدة لأساليب منظمة الأغذية والزراعة.

وفي مسعى حميد لتجربة واقتراح تحسينات على المنهجية الحالية لمنظمة الأغذية والزراعة ، يقترح تقرير صادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (سميث وألديرمان وأديوم، 2006) منهجية لتقدير انتشار نقص التغذية، تقوم تماما على تحليل مسوح الاستهلاك الأسري بدون الحاجة إلى نموذج بارامتري لاستنتاج انتشار نقص التغذية من المسوح الأسرية المتاحة. ويمكن الحصول على تقديرات أفضل من خلال منهجية أكثر بساطة من الناحية التصورية تقوم على إحصاء عدد أفراد الأسر المصنفين كمنعدمي أمن غذائي في العينة.

حظي المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية باهتمام كبير من الاختصاصيين (دي هين وآخرون، 2011) وقد تم الاستشهاد مؤخرا بإيحائه بأن الإجراء الذي تتبعه منظمة الأغذية والزراعة في تقدير عدد ناقصي التغذية قد يؤدي إلى تقديرات متحيزة (راجع على سبيل المثال، جو ساينس 2011). ومع ذلك فإن هذا الزعم لا أساس له من الصحة لأن نتائج تقرير المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية مبنية على مقارنة غير سليمة للاستهلاك الأسري للغذاء مع حساب المتطلبات بالرجوع إلى المتطلب الأوسط للمجموعة المرجعية لكل فرد في الأسرة، وليس بالمتطلب الأدنى، كما يفترض أن يكون[18]. وعلاوة على ذلك، مثلما أوضح سيبرين ونيكن وميرنيز (2007) فإن الأسلوب غير البارامتري المقترح لتقدير انتشار نقص التغذية، حتى ولو تم تصحيحه من أجل التعريف السليم للمتطلب المرجعي للأسرة، لا يؤدي إلى تحسينات على الطريقة الحالية، ما لم تتم إعادة تصميم المسوح لتحسين جودة البيانات المجمعة عن الاستهلاك الأسري العادي للغذاء، و/أو تقديم مزيد من المعلومات عن أفراد الأسر للسماح بتقدير موثوق لمتطلب الطاقة الغذائية الأسرية (انظر الحاشية 13 أعلاه).

الميزة الرئيسية لبيانات المسوح الأسرية هي أنها، مبدئيا، قد تسمح بربط حالة نقص التغذية بالسمات الأسرية الأخرى، وبذلك تسمح بتحليل أكثر تفصيلا للمحددات الممكنة لنقص التغذية. ولهذا السبب هناك حاجة لبذل الجهود من أجل تحسين تصميم وتنفيذ مسوح استهلاك الغذاء وتطوير أساليب مناسبة لإقرار ومعالجة بياناتها.

ماذا بعد؟

ركزت هذه المناقشة حتى الآن على إعادة تأكيد سلامة المفهوم الإحصائي الذي يشكل أساسا لتقدير انتشار الفقر ويبرز بعض التحديات التي لا تزال تحتاج إلى التغلب عليها في القياس

[18] للاطلاع على المناقشة، راجع سيبرين ونيكن وميرنيز (2007).

الفعلي للوصول إلى تقدير موثوق لكل البلدان التي تخضع للرصد. وللتقدم في هذا الاتجاه، يجري تنفيذ أعمال لتنقية النموذج الإحصائي ولتحسين جودة البيانات الأساسية.

تحسين النموذج الاحتمالي الأساسي

تجري مراجعة شاملة لكل بيانات مسوح الإيرادات والمصروفات الأسرية المتاحة من أجل تحديث تقديرات معيارية لكل البلدان التي تم توفير مسوح جديدة لها في السنوات الأخيرة. وتبذل منظمة الأغذية والزراعة جهودً تعاونية في هذا الاتجاه، الشبكة الدولية للمسوح الأسرية والبنك الدولي. ومن بين النتائج المهمة المتوقعة من هذه المراجعة تقديم بيانات لإجراء اختبارات جديدة على افتراض توزيع الاحتمالات. ويجب أن يتصدى اختيار أفضل نموذج احتمالي لتمثيل توزيع المتحصل من الطاقة الغذائية بين السكان لحقيقة أنه لا توجد بيانات تعدادية عن المتحصل من الطاقة الغذائية بين السكان والتي يمكن استخدامها كأساس للمقارنة. وكما تكرر ذكره، يمكن استخدام بيانات المسوح التمثيلية على المستوى القطري الخاصة بالإيرادات والمصروفات الأسرية، ولكن يجب العناية بتنقيتها من أثر قابلية التنوع غير المرغوب فيها وأثر التغير أثناء السنة نتيجة لأن جولات مسوح الإيرادات والمصروفات الأسرية تتم على فترات قصيرة. وعند نقص الأسس الكافية للمقارنة يجب أن يتم اختيار نموذج التوزيع على أساس مراعاة مرونته، بما يتناسب مع عدد المعايير المطلوبة من أجل التوصيف الكامل له. ويتم مراعاة عديد من فصائل التوزيع مثل اللوغاريتمي العادي والأولي والملتوي العادي والملتوي-T.

دمج المصادر المختلفة وتحسين جودة البيانات الأساسية

إن وجود المصادر المختلفة لتقدير المتحصل من الطاقة الغذائية، وتحديدا مسوح الإيرادات والمصروفات الأسرية وموزانات الأغذية يوفر الفرصة لإجراء فحص عشوائي لجودة البيانات الأساسية. كما أن المقارنة بين مستوى وتركيب متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد الواحد يمكن أن تكون طريقة مفيدة في تحديد النقص المحتمل في تجميع موزانات الأغذية ومُقدِرا بديلا عندما يمكن اكتشاف نقائص مهمة. وكذلك يقدم هذا الفحص العشوائي دليلا حول كيفية توجيه الجهود لتحسين جودة البيانات الأساسية، على سبيل المثال، التقدير البخس لإنتاج السلع الجيدة في موزانات الأغذية، أو الاستبيانات غير الكاملة للأغذية في مسوح الإيرادات والمصروفات الأسرية. ويتطلب نجاح هذا المسعى عملا متواصلا من قبل منظمة الأغذية والزراعة والمؤسسات الأخرى المعنية لمساعدة البلدان على تحسين قدراتهم في جمع وإقرار ومعالجة البيانات بشأن الإنتاج والتوزيع الغذائيين. ويتناول القسم الأخير من هذه الورقة كيفية تحقيق ذلك.

استيفاء متطلبات البيانات من خلال تنمية القدرة الوطنية

يظهر التحدي عند مطابقة شروط الدقة والملاءمة وقابلية المقارنة في قياس الأمن الغذائي مع القدرات المطلوبة للبلدان للوفاء بمتطلبات البيانات. وتعتمد جودة المؤشر على موثوقية ودقة وحسن توقيت البيانات والمعلومات الأساسية المعتاد على جمعها. وبهذه الخصائص فقط يمكن رصد الأبعاد الكثيرة للأمن الغذائي بفاعلية. ومن الضروري للغاية توافر والحصول على

مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات الأساسية الموثوقة من أجل تصميم وتطبيق المنهجيات والنماذج سالفة الذكر.

لقد تم بالفعل قطع شوطاً كبيراً. ففي السنوات الأخيرة عملت منظمة الأغذية والزراعة مع شركائها من أجل تطوير نظم معلومات للأمن الغذائي شاملة ومنسقة. وهناك مبادرات واستراتيجيات مكملة جارية لتطوير نظم مقبولة عالميا ومملوكة قطريا للأمن الغذائي والتحليل تشمل أساليب وأدوات موحدة لإنتاج معلومات عن الأمن الغذائي وبناء قدرات البلدان. وكذلك جار الشروع في نفس النهج الشامل والاستراتيجي للتعامل مع متطلبات البيانات الأساسية ولبناء نظم إحصائية مستدامة على مستوى البلد. وتهدف البيانات الأساسية المحسنة ونظم تحليل الأمن الغذائي المملوكة قطريا إلى: (1) توسيع مدى تدابير الأمن الغذائي تجاه حزمة من المؤشرات. (2) تحسين دقة المؤشرات الحالية وتحديدا مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لانتشار النقص الغذائي. وسوف يعرض القسم التالي الأخير من هذه الورقة بعضا من المبادرات الأكثر أهمية التي تم إطلاقها مؤخرا للوصول إلى هذه الأهداف.

نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية

قادت الحاجة إلى تطوير طريقة شاملة من أجل معلومات محسنة عن الأمن الغذائي إلى ابتكار برنامج إطاري عام يجري داخله تنسيق الأنشطة المختلفة في مجال رصد الأمن الغذائي وبناء القدرة. ويعرف هذه الإطار باسم "نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية" الناتج عن تقييم مواضيعي مشترك "لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي" الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تم إجراؤه في عام 2009. وطالب التقييم كلا الوكالتين بتعزيز ريادتهم في نظم المعلومات عن الأمن الغذائي، وتعزيز نظم المعلومات عن الأمن الغذائي التي تستجيب لاحتياجات صناع القرار، والتشجيع على تكوين شراكات طويلة وطنية متعددة الأطراف، وتطوير وتنفيذ إستراتيجية ترويج واتصالات خاصة بنظم المعلومات عن الأمن الغذائي. وأوصى التقييم كذلك بأن يقوم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بتطوير إستراتيجية مشتركة ذات خطط تشغيلية من أجل الدعم التكميلي والمشترك لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي.

في عام 2010 قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بصياغة استراتيجيات مشتركة لتقود عملهم في نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. ومع ذلك تم تطوير إستراتيجية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية تقدم بيانا واضحا عن الكيفية التي ستدعم بها المنظمتان بفاعلية الدول الأعضاء، والكيفية التي ستعملان بها مع أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين بتحقيق خفض مستدام في الفقر والجوع وسوء التغذية. وسوف يتم تحقيق الوعي بأهداف الإستراتيجية المشتركة من خلال تعزيز – في سياق التطوير والطوارئ- جمع وإدارة وتحليل ونشر واستخدام البيانات والمعلومات المتعلقة بتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وفي نفس الوقت التعاطي مع المسائل المتعلقة بنوع الجنس وعدم المساواة الاجتماعية.

وتتحالف هذه الإستراتيجية المشتركة مع العمل التنظيمي لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وتستفيد من الأدوار القيادية الراسخة للمنظمتين على صعيد الأمن الغذائي العالمي على المستويين الإقليمي والقطري بينما تغطي بوضوح أيضا أهداف الأمن التغذوي. وتهدف الإستراتيجية إلى تسهيل العمل الموحد والمنسق الداعم والمكمل لجهود الدول الأعضاء وشركاء التنمية. وتقوم الإستراتيجية المشتركة على "الركائز" الأربع التالية والتي تمثل مجالات رئيسية لعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الذي يتمم كل منهما الآخر، بينما تستجيب أيضا لمناطق محددة من الطلب الذي تعبر عنه الجماعات الكبيرة ذات المصلحة.

- تطوير القدرة لدعم نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية للدول الأعضاء.
- معايير وأساليب وأدوات لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية.
- رصد وتقييم للأمن الغذائي والتغذوي داخل البلد.
- إحصاءات ومعلومات وتحليل عن الأمن الغذائي والتغذوي (منافع عامة عالمية)

يوضح الشكل واحد الروابط والصلات بين المكونات الأربعة وكيفية دعمها للرؤية العامة بالإضافة إلى العلاقات مع البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين. وعندما يتم تطبيقها بنجاح سوف توفر نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية قاعدة صلبة لتحسين دقة مقاييس الأمن الغذائي الحالية ولتوسيع مدى تدابير الأمن الغذائي نحو حزمة من المؤشرات. وسوف تسمح أيضا لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بأن يستخدما قدراتهما الذاتية في تقديم بيانات وتطوير مفاهيم وأساليب جديدة.

تمتلك منظمة الأغذية والزراعة ميزة نسبية قوية في وضع معايير لمؤشرات وقياسات وتحليل الأمن الغذائي والتغذوي، وفي إدارة المعلومات والبيانات. كما تقدم منظمة الأغذية والزراعة منتدىً فريدا لمناقشة المسائل الفنية وعلى مستوى السياسات لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وتدعو الإستراتيجية لاستمرار هذه النشاطات مع مزيد من التركيز المقصود: (1) إجراء بحوث لتطوير ممارسة أفضل بشكل أسرع. (2) تحديد الاحتياج إلى المعلومات عن القضايا الناشئة التي تؤثر الأمن الغذائي والتغذوي. (3) تعزيز بيانات الحصول على الغذاء والمتحصل منه. (4) تحسين قياس مظاهر عدم المساواة على أساس الجنس وكذلك عدم المساواة الاجتماعية.

وتتضح قدرات برنامج الأغذية العالمي من خلال دوره الحالي في تقديم أساليب وأدوات موحدة لتقييم الأمن الغذائي وتحليل الحساسية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، بينما يعمل كثيرا بالتعاون المباشر مع منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين في هذا المجال. وسوف يقوم برنامج الأغذية العالمي بتطوير ونشر دليل إرشادي عن تقييمات تحليلات الأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسرة، بالإضافة إلى تحليلات تتعلق بتقليل وإدارة مخاطر الأزمات.

ويجري حاليا تحسين الركيزة المتعلقة بتطوير القدرة على رصد الأمن الغذائي من خلال الجهود الجارية بخصوص شبكة معلومات الأمن الغذائي الناشئة متعددة الأطراف أصحاب المصلحة.

شبكة معلومات الأمن الغذائي

تهدف شبكة معلومات الأمن الغذائي إلى تركيز قدرة وجهود بناء المؤسسة على المستويين الإقليمي والوطني من أجل سياسات تعزيز التأهب والوقاية من الأزمات الغذائية مع "مجتمعات الممارسة" باستخدام المعايير والمنهجيات الشائعة على كل المستويات. وتمثل هذه الشبكات الوطنية والإقليمية لبنات البناء لمنصة معلوماتية للأمن الغذائي العالمي قادرة على تقديم معلومات لصناع القرار على المستويين الوطني والدولي بشكل موثوق وموضوعي. وتتصور شبكة معلومات الأمن الغذائي تأسيس مجموعة عمل فنية ومجموعة عالمية لدعم البيانات. ويظهر التحدي الرئيسي في تحسين جودة البيانات على مستوى البلد والتحليلات ذات الصلة، والأواصر بين مزودي المعلومات وصناع القرار وثيقي الصلة. ولا تعتبر شبكة معلومات الأمن الغذائي في ذاتها نظاما جديدا ولكنها عملية لبناء القدرات وتعزيز المعايير.

العنصر الأساسي من مشروع المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة (برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومات/INT130 /الاتحاد الأوروبي) لتحسين الإحصاءات المتعلقة بالجوع والرصد العالمي للأهداف الإنمائية للألفية 1-9

المعيار الرئيسي لرصد التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية 1-9 هو مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لانتشار نقص التغذية. وفي خلال عملية رصد هذه الأهداف الإنمائية للألفية ظهرت على السطح مشكلتان أساسيتان. أولا، يرتكز تجميع مؤشر انتشار نقص التغذية تماما على منظمة الأغذية والزراعة بما في ذلك الاحتفاظ بالمعيار والبيانات الأساسيان لتجميع مؤشر انتشار نقص التغذية، ومن ثم ليس هناك أي بلد (أو يوجد عدد محدود من البلدان فقط) تمتلك النتائج ولا المنهجية. ثانيا، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لانتشار نقص التغذية هو بصفة أساسية المقياس الوحيد المستخدم في رصد التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية 1-9. ويهدف مشروع المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة إلى التغلب على هذه المشكلات: (1) عن طريق دعم تنمية القدرة على مستوى البلد. (2) عن طريق التشجيع على تطوير حزمة من المؤشرات بما في ذلك تقديم منهجيات ومادة إرشادية من ِشأنهما أن يسمحا للاختصاصيين بتطوير حزمتهم الخاصة. وعند تنفيذه بنجاح سوف تكون البلدان قادرة على: (1) رصد عدد كبير من أبعاد سوء التغذية. (2) الرصد المنتظم لجوانب عديدة للأمن الغذائي على المستويين الوطني ودون الوطني.

التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي في جمع وإقرار ومعالجة مؤشرات الأمن الغذائي القائمة على المسوح الأسرية

ومن أجل ضمان التنفيذ الناجح للعنصر الأساسي لمشروع المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة، بدأت شعبة الإحصاء بالمنظمة جهدا تعاونيا مع البنك الدولي لتعزيز وتوسيع جهودها الخاصة برصد وقياس الأمن الغذائي في مجالين: (1) وضع خطوط إرشادية لجمع بيانات

المتحصل من الغذاء على المستوى الأسري. (2) وتطوير أداة تقييم وتحليل للمعلومات الغذائية القائمة على المسوح الأسرية.

تتضمن المبادرة الأولى نشاطين رئيسيين:

- تقييم مجموعات البيانات المصغرة المتاحة حاليا، وذلك بهدف تجميع الإرشادات المتعلقة بكيفية رفع جودة بيانات المتحصل من الغذاء من خلال تحسين تصميم المسوح.
- إجراء بحوث خاصة بتعزيز القدرة على رصد بيانات المتحصل من الغذاء. وسوف يتولى القيام بهذا العمل مجموعة من الخبراء يختصون بالتعاطي مع أوجه النقص الكبيرة في النظرية والممارسة الحاليتين المتبعتين في تصميم وتنفيذ مسوح المستهلكين، وبشكل خاص القدرة على الرصد السليم للمتحصل من الغذاء (تشمل المشكلات المعروفة جمع بيانات عن المتحصل من الغذاء خارج المنزل والتمييز بين الشراء والتناول، إلخ).

تتعلق المبادرة الثانية بتنفيذ نموذج أمن غذائي يقوم على الأداة البارعة التي طورها البنك الدولي بهدف استنتاج مؤشرات حول الأمن الغذائي على المستويين الوطني ودون الوطني.

نظام المعلومات الإحصائية القُطرية للأغذية والزراعة (CountrySTAT)

مبادرة نظام المعلومات الإحصائية القُطرية للأغذية والزراعة (CountrySTAT) الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة هي أحد برامج تنمية القدرة المتعلقة بمعلومات الأغذية والأمن الغذائي. ويعد www.countrySTAT.org نظاما معلوماتيا قائما على شبكة الإنترنت مختصا بالإحصاءات الغذائية والزراعية على المستويين الوطني ودون الوطني. وبفضل دعم مؤسسة بيل وميليندا غيتس تم تشغيل نظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة (CountrySTAT) في 17 بلدا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويتم حاليا التوسع فيه ليشمل البلدان الأفريقية الأخرى وتلك التي توجد خارج الإقليم.

واعتمادا على مفاهيم وتعريفات وتصنيفات طورتها منظمة الأغذية والزراعة وتستخدمها في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة يقوم نظام المعلومات الإحصائية القُطرية للأغذية والزراعة (CountrySTAT) بتزويد البلدان بنظام مشترك يقوم بتنظيم وتنسيق وتوحيد بياناتهم الإحصائية الواردة من مصادر متعددة على نحو أفضل ويدمجها في منصة عالمية. ومن خلال تقديم بيانات أساسية متجانسة وقابلة للمقارنة يساهم نظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة (CountrySTAT) بدور مهم في زيادة دقة وموثوقية تقييمات الأمن الغذائي.

نظام معلومات الأسواق الزراعية

أقر الإعلان الوزاري لمجموعة العشرين حول "خطة العمل بشأن تقلُّب أسعار الأغذية والزراعة" (باريس، يونيو 2011) بأهمية حسن توقيت ودقة وشفافية المعلومات في المساعدة على التعاطي مع تقلب أسعار الأغذية، ووافق على الحاجة إلى تحسين جودة وموثوقية ودقة

وحسن توقيت وقابلية مقارنة البيانات الخاصة بالأسواق الزراعية. ومن أجل هذا أقر الوزراء في الاجتماع مبادرة نظام معلومات الأسواق الزراعية على أن تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة.

ويهدف نظام معلومات الأسواق الزراعية إلى بناء القدرة في البلدان المختارة لتحسين معلومات الأسواق الخاصة بهم وقدرتهم على التوقع على المدى القصير من خلال جمع البيانات في التوقيت المناسب وبالجودة المطلوبة. ويرى الإعلان الوزاري لمجموعة العشرين أن تنمية القدرة يرتكز على (1) إنتاج كتيب يحدد أفضل الممارسات والمنهجيات بشأن جمع وتحليل بيانات عن الأسواق الزراعية. (2) استضافة حلقات تدريبية إقليمية لتعزيز القدرة على جمع البيانات وللمساعدة في تطوير منهجيات بشأن استشراف أسواق الأغذية. (3) تصميم وتنفيذ مشروعات خاصة تهدف إلى تعزيز جمع البيانات.

وعندما يتم تنفيذ نظام معلومات الأسواق الزراعية بنجاح سوف يساهم في تحسين تقييمات الأمن الغذائي عن طريق تقديم: (1) مزيد من قابلية التنبؤ والشفافية في الأسواق العالمية. (2) مزيد من قابلية التنبؤ والاتساق في خيارات السياسات. (3) توقعات أفضل بشأن المتوفر من الصادرات العالمية وطلبات الاستيراد تؤدي إلى تحسين التوقع بشأن اتجاهات الأسعار الدولية. (4) تقييمات أفضل للسوق العالمي بشأن محاصيل الأمن الغذائي.

الإستراتيجية العالمية

التحدي الرئيسي لأي مبادرة هو أن تضمن توفير بيانات أساسية مناسبة وموثوقة وفي التوقيت المناسب من المصادر الخاصة بالبلدان المختلفة. وقد أظهرت المسوح الحديثة أن الغالبية العظمى من البلدان النامية ليس لديها نظام إحصاءات زراعية مستدام قادر حتى على إنتاج مجموعة تمثل الحد الأدنى من البيانات الأساسية التي تستوفي شروط نظام معلومات مقبول عن الأمن الغذائي. وتم تطوير الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية تحت رعاية اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة بغرض التعاطي مع الاتجاه المتراجع بشأن توفر وجود البيانات الغذائية والزارعية على الأرجح في الدول النامية. وفي فبراير 2010، صادقت الجلسة الحادية والأربعون للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة على الإستراتيجية العالمية. وتقوم الإستراتيجية على ثلاث ركائز:

- الركيزة الأولى: إنشاء مجموعة تمثل الحد الأدنى من البيانات الأساسية يتعين على البلدان أن تقدمها لتلبية الطلبات الحالية والمستقبلية.
- الركيزة الثانية: دمج الزراعة في أنظمة إحصائية وطنية من أجل تلبية احتياجات صناع القرار ببيانات قابلة للمقارنة عبر البلدان وعلى مدار الوقت. وسوف يتحقق الدمج عن طريق تنفيذ مجموعة من المنهجيات التي تشمل تطوير إطار معاينة رئيسي للزراعة وتنفيذ إطار موحد للمسح وأيضا من خلال النتائج المتاحة في نظام إدارة قواعد البيانات.
- الركيزة الثالثة: مؤسسة توفر استدامة للأنظمة الإحصائية الزراعية من خلال الحوكمة وبناء القدرة الإحصائية.

نحو نظام متماسك وشامل لبناء القدرة للأمن الغذائي

في الختام تهدف المبادرات الواردة أعلاه إلى إنشاء نظام متماسك وشامل للمعلومات وتنمية القدرة من أجل رصد الأمن الغذائي. وسوف تساعد هذه المبادرات على زيادة مجموعة المؤشرات من أجل قياس النماذج المختلفة للأمن الغذائي والمساعدة في تحسين دقة المؤشرات المتنوعة.

البلدان شركاء رئيسيون في تنفيذ هذه المبادرات، وبنفس الأهمية، في تطوير نظام شامل وموثوق لمعلومات الأمن الغذائي من أجل أصحاب المصلحة الوطنيين والعالميين. وبالتعاون فيما بينها من المتوقع أن تمهد هذه المبادرات الطريق لرصد أفضل للأمن الغذائي العالمي.

المراجع

أورينو .ي.، وس. كافيرو (قريبا) "المؤشرات المركبة للأمن الغذائي". سلسلة أوراق عمل FAO ESS صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة.

كافيرو .س.، وب. جينري (2011) "مؤشر انتشار نقص التغذية". ورقة تم إعدادها لورشة عمل قياس انعدام الأمن الغذائي وتقييم استدامة نظم العالمية للأغذية، فبراير 16-17، 2011، مركز كيك للأكاديميات الوطنية، واشنطن العاصمة، متوفر على:
http://www.fao.org/fileadmin/templates/ess/ess_test_folder/Workshops_Events/Food_Security_for_All_FEB2011/Background_paper.pdf

كوتيس ج. ب. ويب، وب. هوزر (2003) "قياس انعدام الأمن الغذائي: الذهاب فيما وراء مؤشرات الدخل والأنثروبومترية". "مشروع المساعدة الفنية للأغذية والتغذية" واشنطن العاصمة.

دي هين، هـ. (2003) "الدروس المستفادة"، في منظمة الأغذية والزراعة، "قياس وتقييم الحرمان من الغذاء ونقص التغذية"، استشهاد.

دي هين. هـ. س، وكلاسين وم. كيم (2011) "ما الذي نعرفه حقا؟---قياسات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية" ورقة تم إعدادها لورشة عمل حول قياس انعدام الأمن الغذائي وتقييم استدامة النظم العالمية للأغذية، فبراير 16-17، 2011، مركز كيك للأكاديميات الوطنية، واشنطن العاصمة.

منظمة الأغذية والزراعة (2001)، " كتيب موزانات الأغذية "، منظمة الأغذية والزراعة، روما، متوفر على:
http://www.fao.org/DOCREP/003/X9892E/X9892E00.HTM

منظمة الأغذية والزراعة (2003) "قياس وتقييم الحرمان من الغذاء ونقص التغذية" محاضر السومبوزيوم العلمي الدولي، روما، 26-28 يونيو 2002". منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما.

جروس. ر. هـ. شونبنجير، هـ. بفيفير، هـ-ج.أ. بروس (2000) "الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذوي: التعريفات والمفاهيم". المؤسسة الألمانية الفنية، مشروع دعم سياسات الأمن الغذائي والتغذوي. كمبوديا (GTZ/FSNPSP) متوفر على:
http://www.foodsecurity.gov.kh/docs/ENG/Four%20Dimensions%20of%20FNS-Eng.pdf

جوها-خاسنوبيس، ب، س.س. أتشيريا وب. ديفيز (2007) الأمن الغذائي. مؤشرات وثياس وأثر الانفتاح التجاري. دراسات جامعة الأمم المتحدة، المعهد العالمى لبحوث اقتصاديات التنمية في اقتصاديات التنمية، جامعة الأمم المتحدة، المعهد العالمى لبحوث اقتصاديات التنمية و اللجنة الدولية لمعلومات ووثائق العلوم الاجتماعية (المجلس الهندي لبحوث العلوم الاجتماعية) ICSSR . إدارة النشر بجامعة أكسفورد، أكسفورد، المملكة المتحدة.

هودينوت، ج. (1999). اختيار مؤشرات نتائج الأمن الغذائي الأسري. واشنطن العاصمة، المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية، دليل فني رقم 7.

ماكسويل وفرانكنبيرجر (1992) الأمن الغذائي الأسري: مفاهيم والمؤشرات والقياس. مراجعة فنية. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ميغوتو، م، ب. ديفيز، س. كارليتو وك. بييغل (2007) "قياس الأمن الغذائي باستخدام إدراك المستجيبين لكفاية المتحصل من الأغذية". الفصل الثاني في جوها-خاسنوبيس وأتشيريا وديفيز (طبعات). استشهاد.

نيكن، ل. (2003) "منهجية منظمة الأغذية والزراعة لقياس انتشار نقص التغذية". في منظمة الأغذية والزراعة (2003) استشهاد، صفحات 7-42.

نيكن، ل. (2007) " إطار توزيع الاحتمالات لقياس انتشار نقص التغذية: تحطيم خرافة التوزيع الاحتمالي الثنائي "bivariate شعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة. سلسلة أوراق أعمال رقم ESS/ESSG/009e. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما. متوفر على:
http://www.fao.org/fileadmin/templates/ess/documents/food_security_statistics/working_paper_series/WP009e.pdf

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي /مركز البحوث المشتركة (2008) "كتيب عن إنشاء المؤشرات المركبة. المنهجية ودليل المستخدم". متوفر على:
http://composite-indicators.jrc.ec.europa.eu/Handbook.htm

ساتي ت.ل. (1980) عملية التحليل الهرمي، ماك غرو هيل، ن، ي.

سيبرين، ر.ل. (طبعة) (2008) استنتاج معلومات عن الأمن الغذائي من المسوح الوطنية لميزانية الأسر. الخبرات، الإنجازات، التحديات. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما. متوفر على:
ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0430e/i0430e.pdf

سيبرين، ر.ل. ونيكن وج. ميرنيز (2007) "المنهج البارامتري لمنظمة الأغذية والزراعة مقابل المنهج غير البارامتري للمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية في قياس انتشار نقص التغذية: مسائل متعلقة باستخدام البيانات على المستوى الأسري من المسوح الوطنية الأسرية". شعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة سلسة أوراق عمل رقم ESS/ESSG/012e. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما. متوفر على:
http://www.fao.org/fileadmin/templates/ess/documents/food_security_statistics/working_paper_series/WP012e.pdf

سيبرين، ر.س. راماساومي وج. ميرنيز (2007) "قياس الجوع على المستويات دون الوطنية من المسوح الأسرية باستخدام منهج منظمة الأغذية والزراعة. كتيب". شعبة الإحصاء بمنظمة

الأغذية والزراعة سلسة أوراق عمل رقم ESS/ESSG/012e. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما. متوفر على:
http://www.fao.org/fileadmin/templates/ess/documents/food_security_statistics/working_paper_series/WP005e.pdf

سميث.ل. (1988) "هل يمكن تعزيز مقياس منظمة الأغذية والزراعة بشأن نقص التغذية المزمن؟" سياسة الغذاء، الجزء 23 رقم 5، صفحات 425-445.

سميث.ل. (2011) "المناقشة الموسعة بالهند بشأن السعرات الحرارية. تحري النزعات المتشعبة في الفقر ونقص التغذية أثناء النمو الاقتصادي الهندي السريع". تقرير لم ينشر. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما.

سميث.ل.س، وهـ ألديرمان وأديوم (2006) "انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء. تقديرات جديدة من مسوح المصروفات الأسرية". تقرير بحثي 146. المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، واشنطن العاصمة، متوفر على:
http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/rr146.pdf

سميث.ل.س. وأ. سوباندورو (2007) "الأمن الغذائي بالممارسة. قياس الأمن الغذائي باستخدام مسوح المصروفات الأسرية". المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، واشنطن العاصمة، متوفر على:
http://www.ifpri.org/sites/default/files/pubs/pubs/fspractice/sp3/sp3.pdf

ستيغليتس، ج.ي.، وأ. سين وج-ب فيتوسي (2009) "تقرير صادر عن لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي". متوفر على:
http://www.stiglitz-se-fitoussi.fr

سفيدبيرغ، ب. (2000) الفقر ونقص التغذية. نظرية وقياس وسياسة. جامعة الأمم المتحدة، المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية. إدارة النشر بجامعة أكسفورد، أكسفورد، المملكة المتحدة.

سفيدبيرغ، ب. (2002) "المبالغة في تقدير نقص التغذية" التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. 51 (1): 5-36.

جو ساينس (2011). "مشروع استشرافي عن المستقبل العالمي للأغذية والزراعة. تقرير مجمع، الفصل11: القضاء على الجوع". المكتب الحكومي للعلوم بالمملكة المتحدة، متوفر على:
http://www.bis.gov.uk/foresight

الشكل (1): الروابط والصلات بين المكونات الأربعة للإستراتيجية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن نظام المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية.